الآثار الاقتصادية لتطبيق نماذج التكامل القارى على القارة الأفريقية

The Economic Affects of Continental Integration Models on the African Continent

سهير محمود السيد معتوق* نيفين محمد طريح** هبه صالح أحمد عياد***

ملخص

تهدف الدراسة إلى توصيف العلاقة بين التكامل القارى للدول الأفريقية (مع كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين) وزيادة تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر لتلك الدول، وذلك من خلال قياس أثر ذلك التكامل على تلك التدفقات بالإعتماد على نموذج الجاذبية فى تحليل البيانات محل الدراسة باستخدام بيانات سلسلة زمنية لمتغيرات الدراسة تغطى الفترة من (2000-2015)، وقد تم إجراء التحليل والقياس على 54 دولة أفريقية، 28 دولة أخرى هى دول الاتحاد الأوروبى، الصين، الولايات المتحدة.

Abstract

The study aims to characterize the relationship between the continental integration of African countries (with the EU,

* أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان.
* *أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان، وعميد المعهد العالى للعلوم الإدارية بالقطامية.
*** باحثة بكلية التجارة وإدارة الأعمال-جامعة حلوان

.

the US and China) and increase foreign trade flows and foreign direct investment by measuring the impact of such integration

on those flows, Based on the gravity model in the analysis of the data studied using time series data for the variables of the study covering the period (2000-2015), The analysis and measurement has been conducted in 54 African countries, 28 other countries are EU countries, China, United States.

1/1 مقدمة

شهدت الساحة الاقتصادية الدولية خلال القرن العشرين العديد من المتغيرات التى كان لها تأثير هام على العلاقات الاقتصادية الدولية، ومن أهم هذه المتغيرات هو الاتجاه المتزايد نحو التكامل الاقتصادى لتحقيق العديد من المكاسب والفوائد، والتى من أهمها توسيع نطاق السوق، والتمتع بوفورات الحجم، والتخصص الإنتاجى....

وقد كان التكامل الاقتصادى فى البداية وخاصةً بعد الحرب العالمية الثانية يتم وفقًا لعدة شروط كالتقارب الجغرافى والتقارب فى مستوى النمو الاقتصاد ى... وغيرها، فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصاد ى التقليدى الذى اتخذ بعدًا إقليميًا، حيث يتركز على فكرة الإقليم الاقتصادى داخل القارة الواحدة، أو داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، ومعنى ذلك أن نظرية التكامل الاقتصادى ركزت فى البداية على البعد الاقليمى، حيث اهتمت بمحاولات التكامل الاقتصادى بين مجموعة من الدول المنتمية جغرافيًا إلى إقليم معين، سواء كان هذا الاقليم داخل قارة واحدة مثل الاتحاد الأوروبى داخل القارة الأوروبية، أو منطقة التجارة الحرة لدول شمال أمريك ا

(NAFTA)، أو داخل منطقة معينة تجمعها خصائص اقتصادية واجتماعية معينة مثل منطقة التجارة الحرة العربية (GAFTA).

غير أنه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين ظهرت صيغة حديثة للتكامل الاقتصادى لا تخضع لتلك الشروط، حيث يتم تجميع عدد من الدول فى شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصاد ى لا تنتم ى إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة، كما أنها تختلف ف ى درجة تقدمها الاقتصاد ى (متقدمة ونامية)، وقد ارتبط هذا التحول بالتغيرات التى شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من تطور تكنولوج ى وبروز ظاهرة العولمة الاقتصادية، لذا اتخذ التكامل الاقتصاد ى بعدًا قاريًا ترتبط فيه مجموعة من الدول فى أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافى، فقد أصبحت قارة بأكملها تقيم مجموعة من الترتيبات الاقتصادية مع قارة أخرى بهدف تحرير التجارة الخارجية بين القارتين، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة بين الأمريكتين (وهو تجمع من 34 دولة من الأمريكتين أنشئ عام 2001)، تجمع آسيا والباسيفك APEC (اتجهت الولايات المتحدة إلى تكوين منطقة تجارة حرة بين النافتا، ومنطقة الآسيان للتجارة الحرة (الافتا)، ونيوزلندا من قارة استراليا، وروسيا من القارة الأوروبية، وبيرو من أمريكا الجنوبية، حيث يصل حجم التجارة الدولية لهذه المجموعة ما يزيد عن 50% من حجم التجارة الدولية).

2/1 مشكلة الدراسة:

أخذت القارة الأفريقية تكتسب بعدًا استرتيجيًا متزايدًا على المستوى الدولى منذ النصف الأخير من عقد تسعينيات القرن العشرين، بعدما كانت أكثر مناطق العالم تهميشًا واستبعادًا بعد انتهاء الحرب الباردة، وهو مايتضح من خلال النمو الاقتصادى المتدنى للقطاعات الانتاجية، وزيادة عبء الديون الخارجية، وتدهور الظروف الاجتماعية والسياسية، حتى أصبح فى أفريقيا وحدها أغلب الدول التى وصفتها الأمم المتحدة بأنها الأقل نموًا فى العالم.

ويرجع هذا الاهتمام بالقارة الأفريقية نتيجة لما تحتويه أراضيها من مواد خام وموارد طبيعية لم تستغل بعد، حيث أنها تمتلك مخزونًا استراتيجيًا ضخمًا من تلك الموارد مما جعلها تدخل فى إطار التنافس الدولى الشديد بين كبرى الدول المستهلكة[1] لهذه الموارد ، خاصة بعد ازدياد الطلب العالمى عليها ونقصان الاحتياطيات العالمية ومعدلات الإنتاج من هذه الموارد فى أماكن ومناطق أخرى من العالم، بالإضافة إلى السوق الأفريقية الكبيرة، فهى تعد ثانى أكبر قارات العالم بعد آسيا ومساحتها تقدر بحوالى 30.3 مليون كم 2 ، كما أنها تشكل 20% من مساحة اليابسة فى الكرة الأرضية أى خمس مساحة العالم، ويعيش بها نحو 15% من سكان الكرة الأرضية أى مايعادل مليار نسمة.

وقد مر التنافس الدولى على أفريقيا بمرحلتين تتمثل **المرحلة الأولى** فى مرحلة التنافس الأوروبى التى تدافعت خلالها القوى الأوروبية للسيطرة على القارة الأفريقية فى نهاية القرن التاسع عشر، حيث استعمرت مساحة تقدر بـ 93% من

[1] تتمثل أهم الدول المستهلكة لتلك الموارد فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى خاصة فرنسا، بالإضافة إلى اللاعبين الدوليين الجدد مثل الصين واليابان.

إجمالى الأراضى الأفريقية، أما **المرحلة الثانية** فتتمثل فى مرحلة التنافس الدولى بعد الحرب الباردة حيث تصارعت القوى الكبرى مرة أخرى على مناطق الثروة والنفوذ فى القارة الأفريقية، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبى، والصين، ومن أهم الانعكاسات الإيجابية لهذا التنافس هو أنه أعطى لتلك القارة فرصة الانفتاح على مختلف القوى الدولية، وبذلك تتخلص دولها من الارتباط الكبير بالدول الغربية، مما يعطى فرصًا للتكامل مع تلك القوى، كما يوفر هذا الاهتمام الدولى رؤوس الأموال للاستثمار فى تطوير البنية التحتية للقارة، مما يسهم فى تطوير القارة بأكملها.

وبالرغم من غنى القارة بالثروات والموارد الطبيعية إلا أنها تعانى العديد من المشكلات التى تجعل معظم الدول الأفريقية مصنفة فى عداد الدول المتخلفة اقتصاديًا، ومن أهم ها تراجع مؤشرات التنمية الاقتصادية، وضعف معدل التجارة البينية بين الدول الأفريقية[1]، بالإضافة إلى تعثر محاولات التكامل الاقليمى.[2]

ومن أهم وسائل مواجهة المشكلات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية التى تعانى منها الدول الأفريقية هو الانضمام إلى أحد التكتلات القارية سواء مع الاتحاد الأوروبى أو الولايات المتحدة الأمريكية أو الصين، والذى قد يعود بالعديد من المكاسب والفوائد على الدول الأعضاء فى تلك التكتلات، ومنها زيادة معدلات التجارة الخارجية، وتحقيق مزيد من التقدم التكنولوجى نتيجة زيادة حجم الاستثمارات، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادى وتحسين مستويات المعيشة داخل دول القارة.

[1] فقد وصل معدل التجارة البينية بين الدول الأفريقية إلى حوالى 11% من إجمالى التجارة الخارجية لدول القارة.

[2] والتى تعانى من العديد من العقبات من أهمها ضعف الالتزام وغياب الارادة السياسية، والتمسك بالسيادة الوطنية، عدم الاستقرار السياسى وغياب الديمقراطية، وعدم ملائمة نموذج التكامل المتبع، وفقر البنى التحتية الأساسية ..وغيرها.

مما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة فى السؤال التالى:

ماهى الآثار الاقتصادية المتوقعة لتطبيق نماذج التكامل القارى فى القارة الأفريقية على اقتصاديات دول القارة؟ وأى من هذه النماذج أكثر تأثيرًا على تلك الاقتصاديات؟

3/1 فرضية الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضية التالية:

"من المتوقع أن يؤدى تطبيق نماذج التكامل القارى فى القارة الأفريقية إلى آثار إيجابية على اقتصاديات دول القارة".

4/1 هدف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسى من الدراسة فى اختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية التى قامت عليها الدراسة، وذلك من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

ما هو دور نماذج التكامل القارى المحتملة مع القارة الأفريقية فى النهوض باقتصاديات الدول الأفريقية؟، وأيٍ من هذه النماذج أكثر تأثيرًا وفاعلية؟

، ما هو الأثر المحتمل لتلك النماذج على زيادة معدلات النمو الاقتصادى فى دول القارة الأفريقية؟

، ما هو الأثر المحتمل لتلك النماذج على زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى دول القارة؟

، ما هو الأثر المحتمل لتلك النماذج على زيادة معدلات التجارة الخارجية لدول القارة؟

5/1 أهمية الدراسة:

فيما يتعلق بأهمية الدراسة فيمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

- الدور المتزايد للتكتلات القارية والذى بدأ منذ العقدين الأخيرين من القرن العشرين، وهو مايبرر دراسة هذه الظاهرة والآثار الناتجة عنها.
- اكتساب القارة الأفريقية بعدًا استراتيجيًا متناميًا على المستوى الدولى منذ عقد التسعينيات من القرن العشرين.
- التنافس الدولى على الموارد الأفريقية بين كبرى الدول المستهلكة لتلك الموارد، والمتمثلة فى الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبى والصين.

6/1 منهجية الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الاستقرائى وذلك بالاعتماد على الكتب والمراجع العلمية والدوريات العربية والأجنبية، كما تقوم الدراسة باستخدام الأسلوب القياسى فى تقدير الآثار المتوقعة لتطبيق نماذج التكامل القارى المحتملة مع القارة الأفريقية على اقتصاديات دول القارة، وأيًا من هذه النماذج أكثر تأثيرًا على تلك الاقتصاديات، وذلك من خلال استخدام بعض الأساليب الإحصائية والقياسية، والاعتماد على بعض المؤشرات منها حجم التجارة الخارجية، وتدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر.

7/1 نطاق الدراسة:

تتضمن الدراسة نطاقًا جغرافيًا ونطاقًا زمنيًا، وذلك على النحو التالى:

(1) النطاق الجغرافى:

يشمل النطاق الجغرافى للدراسة دول القارة الأفريقية، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، دول الاتحاد الأوروبى، والصين.

(2) النطاق الزمنى:

يشمل النطاق الزمنى للدراسة تحليل هيكل اقتصاديات الدول الأفريقية خلال الفترة ما بين (2000–2015)، حيث تعكس تلك الفترة محاولات التعاون الاقتصادى بين كلًا من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبى والصين من ناحية والقارة الأفريقية من ناحية أخرى، بالإضافة إلى دراسة الآثار المتوقعة لنماذج التكامل القارى المحتملة خلال فترة زمنية مستقبلية.

8/1 نماذج التكامل القارى المحتملة مع القارة الأفريقية:

تراجعت الأهمية الإستراتيجية للقارة الأفريقية مع انتهاء الحرب الباردة، فلم تعد تحتل أهمية كبيرة بالنسبة للدول الأوروبية أو للولايات المتحدة الأمريكية، مما أدى إلى انخفاض معدلات المعونات والقروض الموجهة من تلك القوى إلى دول القارة، وفى الوقت نفسه أدى بروز دول أوروبا الشرقية وإتباعها نهج الإصلاح الاقتصادى إلى لفت انتباه القوى الكبرى إليها، وتخصيص قدر متزايد من المعونات والقروض إليها على حساب الدول الأفريقية، ومن ثم فقد عاد مركز الثقل إلى دول شرق ووسط أوروبا باعتبارها تملك بنية أساسية اقتصادية مناسبة لعمليات التحول نحو اقتصاد السوق، ولكن فى منتصف التسعينيات من القرن الماضى بدأ اتجاه تهميش القارة الأفريقية فى التراجع، حيث عاودت القوى الكبرى الاهتمام بالقارة اقتصاديًا، وذلك بعد تزايد اهتمام الصين بالقارة، ومن ثم فقد ظهرت نماذج للتكامل القارى بين دول القارة الأفريقية بأكملها والقوى الكبرى.[1]

[1] Louis Michel, "Europe-Africa: the indispensable partnership", **London Schools of Economics**, London, 2008,PP.2-3.

وفيما يلى نستعرض أهم تلك النماذج:

1/8/1 نموذج التكامل القارى الأوروبى-الأفريقى:

عملت الدول الأوروبية على تدعيم علاقاتها بالقارة الأفريقية على عدة مستويات وفى عدة أبعاد، فمن الناحية الاقتصادية تتعدد أطر التعاون، ومن أهمها:

- اتفاقيات لومى: وهى أحد أهم قنوات العلاقات متعددة الأطراف التى تربط دول الاتحاد الأوروبى مع الدول الأفريقية جنوب الصحراء ودول المحيط الهادى والكاريبى، وقد استطاعت الدول الأفريقية الاستفادة منها سواء فى النظام التجارى المعمول به، أو المعونات المالية الممنوحة لأغراض التنمية، وهى عبارة عن أربعة اتفاقيات، وقد حرصت دول الاتحاد الأوروبى على تجديد الاتفاقية بعد انتهائها، حيث صاغت اتفاقية جديدة هى اتفاقية كوتونو فى يونيو 2000، ومن الجدير بالذكر أن طرح الولايات المتحدة لقانون النمو والفرص فى أفريقيا كان الغرض منه منافسة اتفاقيات لومى.[1]

ومعظم تلك الاتفاقيات لم تجن من ورائها كثير من دول أفريقيا الكثير من النفع كما كان متوقعًا، وهو مايتحمل أسبابه الطرفين, فقد انشغلت الدول الأفريقية فى صراعاتها السياسية ولم تستغل القروض والمعونات الممنوحة من دول الاتحاد الأوروبى الاستغلال الأمثل ، ومن ثم تحقيق الفائدة المرجوة منها, كما أن الدول الأوروبية وضعت شروطًا صعبة كان من الصعب على الدول الأفريقية تنفيذها فى ظل حالات عدم الاستقرار السياسى التى تعانى منه الكثير من تلك الدول.

[1] Kalle Laaksonen,Petri Mäki-Fränti and Meri Virolainen,"Lomé Convention, Agriculture and Trade Relations between the EU and the ACP Countries in 1975-2000", Working Paper 06/20, Targeted Research Project, **European Commission**, 2008, pp.7-10.

- المشاركة الأوروبية –المتوسطية: عملت الدول الأوروبية فى إطار تعاملها مع القارة الأفريقية على فصل الشمال الأفريقى عن الجنوب الأفريقى، فقد تعاملت مع دول أفريقيا جنوب الصحراء فى إطار اتفاقيات لومى، إلا أنها شكلت إطارًا جديدًا للتعامل مع دول الشمال الأفريقى وجنوب المتوسط، تمثل فى مشروع ال مشاركة الأورو –متوسطية، الذى يقوم على شراكة اقتصادية وأمنية وسياسية ، ولكنها لم تؤتى بثمارها إلى الآن.[1]

- الشراكة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبى ودول القارة الأفريقية (الشراكة الأورو – أفريقية)، وهى تشكل أول لقاء على أعلى مستوى من الشمول جمَع بين الطرفين، حيث أنها تضم كافة دول القارة الأفريقية على عكس الاتفاقيات السابقة التى اهتمت ببعض دول القارة ، وترجع فكرة عقد اجتماع قمة بين القارتين الأوروبية والأفريقية إلى المبادرة التى طرحتها البرتغال عام 1996، وتمت الموافقة عليها فى العام التالى من قبل منظمة الوحدة الأفريقية، وقد عقدت القمة الأولى فى القاهرة فى إبريل عام 2000، وعقدت القمة الخامسة والأخيرة فى أبيدجان بكوت ديفوار خلال الفترة (29–30) نوفمبر عام 2017.[2]

وبالرغم من مرور العديد من السنوات على طرح مبادرة الشراكة الجديدة، التى تربط الطرفين الأوروبى والأفريقى تبقى إنجازاتها ضئيلة، ولا ترقى إلى مستوى الآمال المرجوة منها، ويرجع ذلك إلى تشدد الطرف الأوروبى فى الحصول على المزايا التى تتيح له توسيع التجارة غير المتكافئة مع الطرف الأفريقى، فى مواجهة

[1] Roger Albinyana, "A Review of EU Policies towards the Mediterranean Region (1957-2016)", **FOCUS article**, No 136, IEmed,2016, p.2-8.
[2] **Council of The European Union**, "The Africa-EU Strategic Partnership-A Joint Africa-EU Strategy", 2007, p.3-5.

تشدد الطرف الأفريقى فى أن توسيع التجارة يجب أن يتم فى ظل اعتماد عملية تنموية شاملة، تتيح لشعوب القارتين تحقيق التكامل الاقتصادى والتجارى العادل.

2/8/1 نموذج التكامل القارى الأفريقى–الأمريكى:

لم تكن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القارة الأفريقية، على وتيرة واحدة من الإهتمام أو الفاعلية، بل ترددت تلك السياسات بين الإهتمام والإهمال، وقد مرت السياسات الأمريكية تجاه القارة الأفريقية بأربعة مراحل أساسية:

- **المرحلة الأولى** : منذ تأسيس دولة الولايات المتحدة خلال القرن الثامن عشر وحتى بداية الحرب العالمية الأولى عام 1914، وقد تميزت تلك المرحلة بضعف الارتباط بين الجانبين نتيجة لسياسة العزلة التى اتخذتها الولايات المتحدة، إلا أن ذلك لم يمنعها من توقيع بعض المعاهدات مع بعض الدول الأفريقية.[1]
- **المرحلة الثانية** : منذ بداية الحرب العالمية الأولى وحتى عقد الخمسينيات من القرن العشرين، حيث تعاملت م ع القارة الأفريقية على أنها منطقة نفوذ لدول الاستعمار الأوروبى، ولم تنافسها فى تلك المستعمرات، نظراً لأنها اهتمت بمستعمراتها فى أمريكا اللاتينية، ومن ثم لم تكن القارة الأفريقية وقضاياها من بين أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن ظهرت بعض المصالح الاقتصادية الأمريكية فى شرق أفريقيا على نطاق محدود.[2]

[1] انظر فى هذا الخصوص:
- Adewale Banjo, "U.S. development diplomacy in Africa: From Bill Clinton to George W. Bush", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 4, 2010, p.140.
- J. Peter Pham, "Next Front? Evolving United States–African Strategic Relations in the War on Terrorism and Beyond", **Taylor & Francis Group**, 2007, p.40.
- حمدى عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية**، العدد 144، يناير 2001 ، ص.192.

[2] Adewale Banjo, "U.S. development diplomacy in Africa: From Bill Clinton to George W. Bush", **Op.cit.**, p.140.

- **المرحلة الثالثة** : خلال فترة الحرب الباردة ، فقد دفعت رياح التحرر الوطنى والاستقلال التى اجتاحت القارة منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين الولايات المتحدة إلى إعادة النظر فى سياساتها السابقة تجاه أفريقيا وتعديلها، ومن ثم بدأت تحتل القارة الأفريقية مكانة هامة فى تلك الاستراتيجية.[1]
- **المرحلة الرابعة** : بعد انتهاء الحرب الباردة وتفكك الإتحاد السوفيتى، وهى مرحلة توسيع النفوذ، حيث تعاملت الإدارة الأمريكية مع أفريقيا باعتبارها المستقبل، فقد سعت الولايات المتحدة إلى تأسيس شراكه أفريقية جديدة تقوم على العلاقات الاقتصادية، حيث أعادت الاهتمام بالقارة اقتصاديًا بهدف دمجها فى الإقتصاد العالمى, وتم تبنى نهج أكثر شمولاً يقوم على سياسة التجارة بدلاً من المساعدات لتعزيز المزيد من التجارة والاستثمار فى القارة، وعقد أول مؤتمر وزارى أمريكى-أفريقى عام 1999، بهدف دعم الشراكة بين أفريقيا والولايات المتحدة، وتشجيع زيادة التنمية الاقتصادية والتبادل التجارى والاستثمارات والإصلاح السياسى فى دول القارة الأفريقية.[2]

كما دعت الولايات المتحدة إلى عقد أول قمة أمريكية أفريقية لبحث طرق النهوض بتلك العلاقات، وقد انعقدت هذه القمة فى واشنطن فى أغسطس عام

[1] انظر فى هذا الخصوص:

- **Ibid**, p.141.

- حمدى عبد الرحمن،" السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **مرجع سبق ذكره**، ص.192.

[2] انظر فى هذا الخصوص:

-سامى السيد أحمد محمد، "التنافس الأمريكى الصينى فى أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013، ص.165.

- Adewale Banjo, "U.S. development diplomacy in Africa: From Bill Clinton to George W. Bush", **Op.cit.**, p. 144.

- Raymond W. Copson, "Africa Backgrounder: History, U.S. Policy, Principal Congressional Actions", CRS Report for Congress, **Congressional Research Service**, The Library of Congress, 2001, p.18.

2014، وذلك بمشاركة 50 دولة أفريقية، لتعزيز تجارة الولايات المتحدة مع الدول الأفريقية.[1]

3/8/1 نموذج التكامل القارى الأفريقى-الصينى:

مرت العلاقات الصينية-الأفريقية بالعديد من المراحل التاريخية الهامة التى رسخت خلالها الصين من تواجدها فى القارة الأفريقية، وقد سخرت الصين سياستها تجاه الدول الأفريقية خلال تلك المراحل لتحقيق أهداف متنوعة تبعًا للظروف الإقليمية والدولية التى كانت سائدة فى كل مرحلة من المراحل ، والتى تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية، تمثلت فيما يلى:[2]

- **المرحلة الأولى:** بدأت تلك المرحلة منذ عقد الخمسينيات من القرن العشرين وحتى عقد السبعينيات، حيث برز دور الأيدولوجية، والحديث عن إعادة تحقيق المنافع السياسية، وأطلق على تلك المرحلة مرحلة كسر العزلة الدولية للصين، حيث قامت الصين بتطوير علاقات ثنائية قوية مع بعض الدول الأفريقية ، وقدمت لتلك الدول مساعدات مدعومه بشروط وحوافز سياسية، وقد تضمنت هذه المساعدات مشروعات للبنية الأساسية وتنمية بعض القطاعات الاقتصادية، كما قدمت الدول الأفريقية دعمًا قويًا للصين فى مختلف المجالات، وتطورت العلاقات الاقتصادية والتجارية تطورًا سريعًا.

[1] انظر فى هذا الخصوص:
- Gorm Rye Olsen, "Obama and US policy towards Africa: A study in failure?", **Macmillan Publishers Ltd**, 2017, p.77.
- Nicolas Cook, Alexis Arieff& et.al., "U.S.-Africa Leaders Summit: Frequently Asked Questions and Background", **Congressional Research Service**, 2014, p.1.

[2] انظر فى هذا الخصوص:
- Keiran E. Uchehara, "China-Africa Relations in the 21st Century: Engagement, Compromise and Controversy", Uluslararası İlişkiler, **International Relations Council of Turkey**, Volume6, No.23, 2009, p. 96.
- li Anshan, "China's New Policy toward Africa", china into Africa, **brookings institution press**, Washington, 2008, p.22.

- **المرحلة الثانية:** وبدأت منذ عقد الثمانينيات وحتى عقد التسعينيات، وعرفت بإضعاف الأيدولوجية وتقييم العائد الاقتصادى، فقد تحولت السياسة الصينية تجاه أفريقيا من الدعم القوى للاتجاهات الأيديولوجية والسياسية إلى منهج يعطى الأولوية للتجارة والاستثمارات مع الدول الأفريقية ، وازداد الإهتمام الصيرى بأفريقيا خلال تلك الفترة، فقد عملت الصين على عقد روابط وثيقه مع دول القارة لتطوير نموها الاقتصادى خاصة الدول الغنية بالمواد الأولية وأهمها النفط.
- **المرحلة الثالثة:** وبدأت منذ بداية القرن الحادى والعشرين عام ٢٠٠٠ وحتى الآن، والتى بدأت بتأسيس منتدى التعاون الصينى–الأفريقى عام ٢٠٠٠، فقد شهدت العلاقات الاقتصادية الصينية–الأفريقية انتعاشًا كبيرًا مع نهاية عقد التسعينيات من القرن العشرين ، حيث أصبحت الصين تتبنى نمطًا جديدًا من أنماط تفعيل علاقاتها الاقتصادية مع أفريقيا من خلال المؤتمرات والمنتديات كأسلوب للتعاون، وهو ما تبين من خلال منتدى التعاون الصينى–الأفريقى، والذى شكل آلية فعالة لدفع جهود التعاون بين الجنوب والجنوب.

ومن العرض السابق لنماذج التكامل القارى، فإن من مصلحة القارة الأفريقية أن تكون مع الطرف الذى يقدم ضمانات أكثر فى إطار تحسين الوضع الأفريقى على المستوى العالمى، ويحقق بعض المطالب الأفريقية المهمة، وخاصةً الاستثناء من عملية التحرير الكامل للتجارة، حتى تتأهل أفريقيا لهذا الوضع، وكذلك الإعفاء من الديون التى تكبل الاقتصاديات الأفريقية.

9/1 قياس الآثار الاقتصادية المتوقعة لنماذج التكامل القارى على اقتصاديات الدول الأفريقية:

استهدفت الدراسة توصيف العلاقة بين التكامل القارى للدول الأفريقية (مع كل من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين) وزيادة تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى لتلك الدول، وذلك من خلال قياس أثر ذلك التكامل على تلك التدفقات، وذلك من خلال الاستعانة بنموذج قياسى لتحليل تلك الآثار.

1/9/1 النموذج المتعلق بتدفقات التجارة:

تم الإعتماد على نموذج الجاذبية فى تحليل البيانات محل الدراسة، من خلال إستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) والانحدار المتعدد التدريجى لتقدير المعادلات، وذلك على النحو التالى:

$$X_{ij}=\beta_1+\beta_2 GDP_i+\beta_3 GDP_j+\beta_4 M+\beta_5 FDI_{ij}+\beta_6 INF+\varepsilon$$

حيث أن:

X_{ij}= إجمالى تدفقات التجارة الخارجية إلى الدولة i من الدولة j

GDP_i= الناتج المحلى الإجمالى للدولة i وتمثلها الدول الأفريقية

GDP_j= الناتج المحلى الإجمالى للدول j وتمثلها دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين

M= درجة الإنفتاح الاقتصادى المقاسة بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى

FDI_{ij}= تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من الدولة i إلى الدولة j

INF= البنية الأساسية المقاسة بعدد خطوط التليفون

ε= الخطأ العشوائى

يستخدم هذا النموذج فى قياس إجمالى تدفقات التجارة الخارجية إلى الدول الأفريقية من كلٍ من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين.

2/9/1 النموذج المتعلق بالاستثمار الأجنبى المباشر:

$$FDI_{ij}=\beta_1+\beta_2 GDP_i+\beta_3 GDP_j+\beta_4 M+\beta_5\ INF+\ \beta_6 H+\varepsilon$$

حيث أن:

FDI_{ij}= تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الداخلة إلى الدولة i من الدولة j.

GDP_i= الناتج المحلى الإجمالى للدولة i وتمثلها الدول الأفريقية

GDP_j= الناتج المحلى الإجمالى للدول j وتمثلها دول الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين

M= درجة الإنفتاح الاقتصادى المقاسة بنسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلى الإجمالى

INF= البنية الأساسية المقاسة بعدد خطوط التليفون

H= معدلات التضخم لدول القارة الأفريقية

ε= الخطأ العشوائى

يستخدم هذا النموذج فى قياس تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول الأفريقية من كلٍ من الاتحاد الأوروبى والولايات المتحدة والصين.

10/1 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلى:

- دعمت النتائج الأثر الإيجابى للتكامل القارى الأفريقى–الأوروبى والأمريكى والصينى على تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر الداخلة إلى الدول الأفريقية.

- دعمت النتائج أيضًا الأثر الإيجابى للإنفتاح الاقتصادى على العالم الخارجى على تدفقات التجارة والاستثمار الداخلة للدول الأفريقية، فكلما زادت درجة الانفتاح الاقتصادى للدول الأفريقية على العالم الخارجى كلما زادت تلك التدفقات إليها.
- أكدت النتائج الأثر الإيجابى لتدفقات الاستثمار الأجنبى من الدول الأوروبية وأمريكا والصين على تدفقات التجارة الخارجية فيما بينهم، فكلما زادت تلك التدفقات كلما زادت معدلات التجارة الخارجية بينهم.
- أوضحت النتائج العلاقة السالبة بين معدلات التضخم للدول الأفريقية وتدفقات الاستثمار الأجنبى، حيث أنه كلما انخفض معدل التضخم كلما أدى ذلك إلى زيادة الاستثمارات الأوروبية والأمريكية والصينية للدول الأفريقية.
- أثبتت النتائج التى تم التوصل إليها أن النموذج الأفريقى–الأوروبى من أفضل النماذج تأثيرًا على التجارة الخارجية للدول الأفريقية مقارنةً بالنماذج الأخرى.
- كما أثبتت النتائج أيضًا أن النموذج الأفريقى–الأمريكى من أفضل النماذج تأثيرًا على تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر للدول الأفريقية مقارنةً بالنماذج الأخرى.

ومما سبق يتضح أن نتائج التحليل القياسى تؤكد صحة فرضية الدراسة من أن تطبيق نماذج التكامل القارى فى القارة الأفريقية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا على اقتصاديات دول القارة ، من حيث زيادة تدفقات التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبى المباشر، الأمر الذى يؤثر إيجابيًا على النمو الاقتصادى فى تلك الدول.

11/1 قائمة المراجع:

- حمدى عبد الرحمن، السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا من العزلة إلى الشراكة"، **السياسة الدولية**، العدد 144، يناير 2001.
- سامى السيد أحمد محمد، "التنافس الأمريكى الصينى فى أفريقيا منذ نهاية الحرب الباردة: دراسة خاصة بالسودان"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2013.

- Adewale Banjo, "U.S. development diplomacy in Africa: From Bill Clinton to George W. Bush", **African Journal of Political Science and International Relations**, Vol. 4, 2010.
- **Council of The European Union**, "The Africa-EU Strategic Partnership-A Joint Africa-EU Strategy", 2007.
- Gorm Rye Olsen, "Obama and US policy towards Africa: A study in failure?", **Macmillan Publishers Ltd**, 2017.
- J. Peter Pham, "Next Front? Evolving United States–African Strategic Relations in the War on Terrorism and Beyond", **Taylor & Francis Group**, 2007.
- Kalle Laaksonen, Petri Mäki-Fränti and Meri Virolainen, "Lomé Convention, Agriculture and Trade Relations between the EU and the ACP Countries in 1975-2000", Working Paper 06/20, Targeted Research Project, **European Commission**, 2008.
- Keiran E. Uchehara, "China-Africa Relations in the 21st Century: Engagement, Compromise and Controversy", Uluslararası İlişkiler, **International Relations Council of Turkey**, Volume6, No.23, 2009.

- li Anshan, "China's New Policy toward Africa", china into Africa, **brookings institution press**, Washington, 2008.
- Louis Michel, "Europe-Africa: the indispensable partnership", **London Schools of Economics**, London, 2008.
- Nicolas Cook, Alexis Arieff& et.al., "U.S.-Africa Leaders Summit: Frequently Asked Questions and Background", **Congressional Research Service**, 2014.
- Roger Albinyana, "A Review of EU Policies towards the Mediterranean Region (1957-2016)", **FOCUS article**, No 136, IEmed,2016.
- Raymond W. Copson, "Africa Backgrounder: History, U.S. Policy, Principal Congressional Actions", CRS Report for Congress, **Congressional Research Service**, The Library of Congress, 2001.